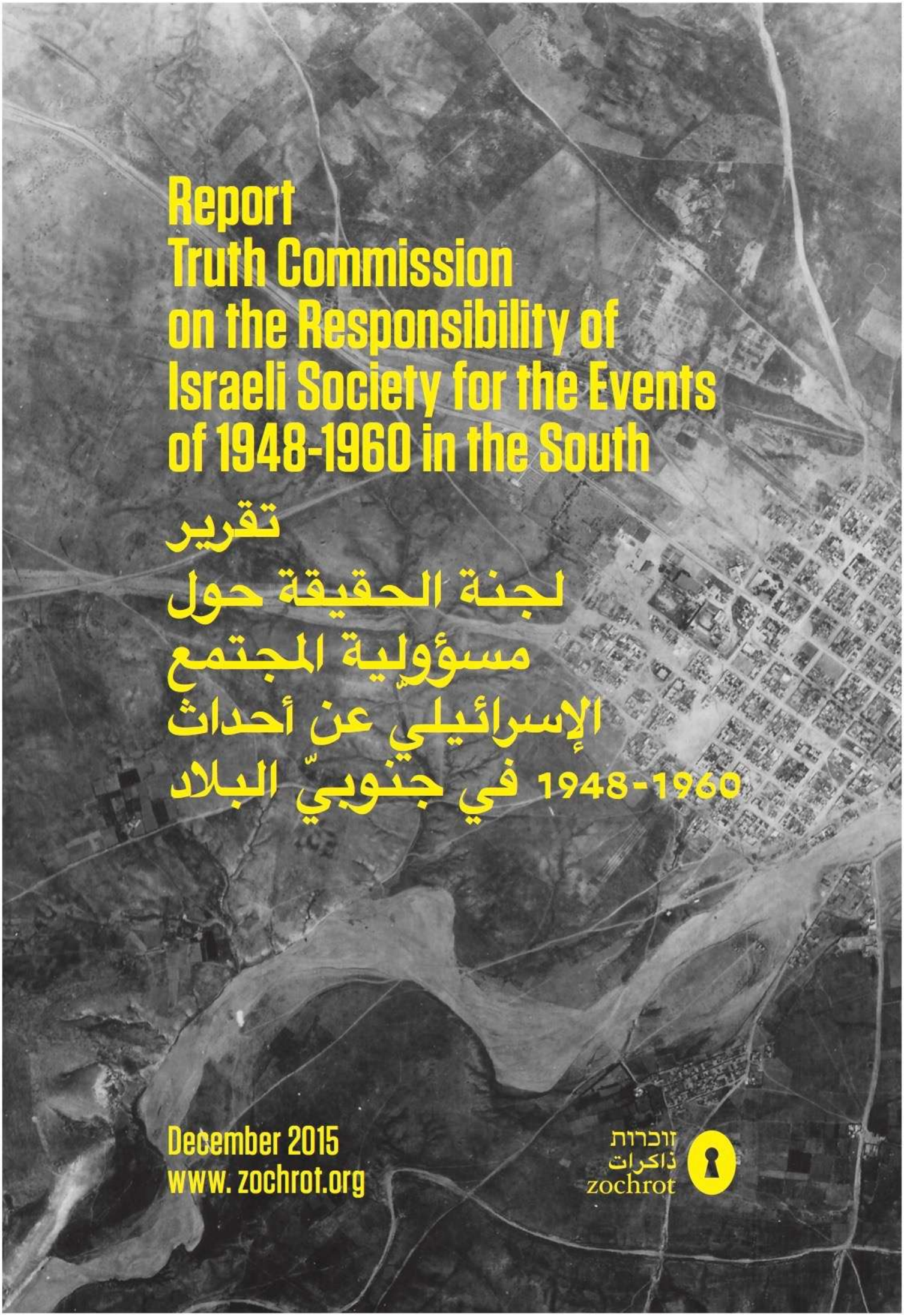

Report
Truth Commission on the Responsibility of Israeli Society for the Events of 1948-1960 in the South

تقرير
لجنة الحقيقة حول مسؤولية المجتمع الإسرائيلي عن أحداث 1948-1960 في جنوبيّ البلاد

December 2015
www. zochrot.org

זוכרות
ذاكرات
zochrot

كانون الأول **2015**

تحرير: د. منير نسيبة

اعضاء لجنة الحقيقة:

هدى أبو عبيد، مديرة عامة للجمعية الفلسطينية سدرة-اللقية في النقب، مسؤولة عن جمع شهادات النساء.
المحامي شحدة ابن بري، ناشط في النقب، متخصص في حالات إقصاء وترحيل البدو
وسيم بيرومي، أخصائي نفسي سريري
بروفسور أفنير بن عامي، كلية التربية، جامعة تل أبيب، عضو في الأمانة العامة لمنتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية، مسؤول عن الاستعراض التاريخي.
د. منير نسيبة من جامعة القدس، خبير في العدالة الانتقالية والقانون الدولي الإنساني.
د. نورا رش من قسم التربية في الجامعة العبرية، خبيرة في موضوع انعدام المساواة والعدالة في مجال التربية والتعليم، مسؤولة عن مساءلة الشهود في النشاط العلني
د. أريئيلا شدمي، رئيسة برنامج الدراسات النسائية سابقًا، ومحاضرة في مواضيع الشرطة وحفظ الأمن والنظام العام في قسم علم الإجرام وإنفاذ القانون في الكلية الأكاديمية بيت بيرل، ناشطة نسوية من أجل النساء، السلام، الشرقيين والتغيير المجتمعي.

الفهرست

مقدّمة: لجنة الحقيقة الأولى في إسرائيل-العدالة الانتقالية والممر المسدود. 5

الفصل الأول: لجنة الحقيقة: المنطلقات وتطوير النموذج. 8

الفصل الثاني: شهادات -جزئي. 12

الفصل الثالث: توصيات. 16

التقرير الكامل متوفّر باللغة العبرية
وبعبرية - בלינק

مقدّمة: لجنة الحقيقة الأولى في إسرائيل-العدالة الانتقالية والممر المسدود

كان للمجتمع اليهودي-الصهيوني الذي نشأ في البلاد في نهاية القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين وجهين: قومي واستعماري. الصهيونية، التي نشأت في أوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تأثرت لدرجة كبيرة بالنماذج القومية الأوروبية وسعت إلى تطبيقها على الشعب اليهودي. كما وتأثّرت أيضًا بالمشروع الاستعماري الأوروبي، الذي اكتسب زخمًا في نهاية القرن التاسع عشر، بينما كانت أوروبا تستعبد أجزاء كبيرة من آسيا وأفريقيا. الحل الذي اقترحه القادة الصهاينة لإنهاء ضائقة الشعب اليهودي كان قوميًا، ولكن تنفيذه في البلاد منحه بعدًا استعماريًا. هجرة واستيطان عشرات ومئات آلاف اليهود، وتهجير السكان المحليين، أديا في نهاية المطاف إلى تغيير المبنى الديمغرافي للمنطقة التي كانت واقعة تحت الانتداب البريطاني. الحجج التي استخدمت لتبرير الاستيطان اليهودي كانت عديدة: محنة اليهود في أوروبا، الجذور التوراتية للهوية الوطنية اليهودية، والتحديث، والتي ساهمت جميعها في جلب اليهود إلى الشرق الأوسط. إلا أنّ النتيجة كانت مشابهة للنمط الاستعماري: الاستيلاء العدواني أحادي الجانب على غالبية الأراضي الواقعة تحت حكم الانتداب.

إحدى المناطق التي بدأ يطرأ عليها تغيير ديمغرافي كانت النقب، حيث أقيمت في جزئها الشمالي 14 بلدة يهودية في أربعينيات القرن العشرين. تعنى لجنة الحقيقة الحالية بالتغيير الديمغرافي الحاد الذي طرأ على المنطقة في حرب 1948 وبعدها، عقب تهجير غالبية السكان البدو في فلسطين.

عقب الاستعمار البريطاني، ومع مرور ثلاثين عامًا على الانتداب الذي مُنح للبريطانيين بهدف دعم إقامة وطن لليهود على أراضٍ مأهولة، على حساب السكان الأصلانيين الفلسطينيين، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني عام 1947 على قرار تقسيم الأرض بين الفلسطينيين واليهود. هذا القرار، وإقامة دولة إسرائيل في 14 أيار عام 1948، بشّرا بالنكبة. قامت مؤسّسات الدولة بتهجير 700,000 لاجئ، مستولية على أراضيهم وممتلكاتهم، ومُنعوا لاحقًا من العودة وإعادة تأهيل حياتهم في بلادهم.

في السابق، أجرى مؤرّخون وأدباء إسرائيليون بعض المحاولات للكشف عن مسؤولية المقاتلين اليهود حيال أحداث النكبة المستمرة وانتهاكات حقوق الإنسان المنطوية عليها[1]. بالرغم من أنّ كتاباتهم أثرّت بشكل كبير جدًا على الأوساط الأكاديمية ومختلف المجموعات، إلا أنّها لم تؤدِ بالمجتمع اليهودي في إسرائيل إلى الاعتراف بالأعمال التعسفية التي ارتكبها وتحمّل مسؤوليتها. مسار الاعتراف وتحمل المسؤولية والخطوات الفعلية المنبثقة عنه يُعرف في الدول التي تحرّرت من الأنظمة الاستبدادية وفي مجتمعات ما بعد الاستعمار باسم العدالة الانتقالية.

تُطوّر جمعية ذاكرات آليات العدالة الانتقالية الملاءَمة للسياق الإسرائيلي، بما في ذلك الكشف عن المعلومات حول النكبة-والتي لا تزال أحداثها مُخرسة ومُنكرة إلى حد كبير في المجتمع اليهودي، وعن النكبة المستمرة حتى اليوم. وفي هذا الإطار، تتحدى جمعية ذاكرات المجتمع اليهودي في إسرائيل لتحمّل المسؤولية على الدور الذي لعبه في النكبة الفلسطينية. الجهود الحالية تشكل استمرارية بديهية

[1] من بين هؤلاء المؤرّخين، نخص بالذكر بيني موريس، إيلان بابيه، سيمحا فلابان، توم سيغيف وآفي شلايم.

لهذه الخطوات: مبادرة المجتمع المدني لإقامة لجنة لتقصي الحقائق حول مسؤولية المجتمع الإسرائيلي إزاء أحداث 1948-1960 في النقب.

طوّرت في العقود الأخيرة بعض الآليات لمواجهة الماضي والتعامل معه تحت تسميات مختلفة: لجنة حقيقة، لجنة التحقيق التاريخي، لجان الحقيقة والمصالحة-الرسمية وغير الرسمية على حد سواء-في عدد من البلدان والمناطق التي كانت خاضعة لحكم استبدادي أو استعماري. تهدف هذه الآليات إلى الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم واسعة النطاق، السعي للاعتراف بها، والمساهمة في المصالحة ودمقرطة المجتمعات المحتاجة للمعالجة-واقتراح حلول إصلاحية استنادًا إلى احتياجات المجموعات المتضرّرة ووفق نماذج العدالة الترميمية .(restorative justice)

سعت جمعية ذاكرات للمبادرة الحالية عقب الدروس المستفادة من مناطق نزاع أخرى بادرت إلى تطوير آليات العدالة الانتقالية لتعويض الضحايا عن محنتهم ومعاناتهم. السياقات الأكثر شيوعًا لتطبيق نموذج العدالة الانتقالية هي الفترات الانتقالية من الدكتاتورية والحرب إلى اتفاقيات السلام. العدالة الانتقالية معرّفة كمجموعة كاملة من المسارات والآليات المتعلّقة بمحاولة المجتمع لإجراء محاسبة ذاتية وإعادة النظر في موروث انتهاكات حقوق الإنسان واسعة النطاق، بهدف تحمّل المسؤولية، خدمة العدالة وتحقيق المصالحة[2].

مبدئيًا، يشتمل إطار العدالة الانتقالية على أربع آليات للعدالة: (1) دعاوى جنائية ضد المتورّطين في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، (2) مبادرات تقصي الحقائق-مثل لجان الحقيقة الرسمية وغير الرسمية-التي تتمحور حول انتهاكات حقوق الإنسان التي تم التستّر عليها في السابق أو لم تكن معروفة، بما في ذلك كشف الحقائق علنًا واعتراف مرتكبي الأعمال التعسفيّة بأعمالهم، (3) تعويض الضحايا، (4) إصلاحات قانونية ومؤسّساتية لمنع انتهاكات حقوق الإنسان المنهجية مستقبلا.

وبينما استُهلت آليات العدالة الانتقالية بشكل عام كمبادرات رسمية متعلّقة بالانتقال واضح المعالم من نظام حكم لآخر، انطلقت اللجنة الحالية إيمانًا منها بعدم وجوب انتظار الاعتراف الرسمي والعمل فورًا على تقصي الحقائق. وبهذا، تستقي اللجنة المعلومات والإلهام من مبادرات مدنية أخرى حققت نجاحات سابقة في مختلف أنحاء العالم قبل تسوية الخلافات-مثل غواتيمالا، البرازيل ومؤخرًا، كولومبيا.

حالة الصراع المتعاظم هذه أدت إلى مصاعب جمة في جمع شهادات وإيجاد معلومات أرشيفية وتعميم المعلومات في مجتمع ذي هوية وطنية قوية، داعم للمشروع الاستعماري ومستفيد فعليًا ورمزيًا من استمرار المواجهة. مع ذلك، نحن نؤمن أنّ هذه المبادرة ضرورية لتحدّي "نظام الإنكار"[3]، تعزيز قول الحقيقة وكسر دوائر الكذب التي لا تزال منتشرة لدى شرائح واسعة من المجتمع الإسرائيلي. كشف الحقيقة لن يساهم فقط في تعزيز الاعتراف، تحمّل المسؤولية والجاهزية للإصلاح، بل سيشكّل أيضًا، بحسب أقوال خوسيه زالاكت في مقدّمة التقرير النهائي للجنة الحقيقة

[2] United Nations Security Council, "The Rule of Law and Transitional Justice in Conflict and Post-conflict Societies" (Report of the Secretary-General, S/2004/616, August 23, 2004), para. 8

[3] Ram, U. 2009. 'Ways of Forgetting: Israel and the Obliterated Memory of the Palestinian Nakba', Journal of Historical Sociology, 22(3), p. 366.

والمصالحة في تشيلي، "طريقة لمداواة الجراح، واحد تلو الآخر، والمساهمة بهذا في ترسيخ السلام المستدام".

تهدف اللجنة على وجه التحديد إلى الكشف عن الحقيقة التي أخفاها النظام الإسرائيلي على مدار أكثر من 67 عام بخصوص الدور الذي لعبه كلّ من المجتمع الإسرائيلي ودولة إسرائيل في اقتلاع أكثر من 90,000 فلسطيني بدوي من بيوتهم وتهجيرهم خارج حدود الدولة. كما ولا يمكننا تجاهل التهجير الداخلي الذي تعرّض له البدو في النقب وتركيزهم في المنطقة الحدودية في الخمسينات، واتباع سياسة هدم منازلهم وعدم الاعتراف بحقوقهم حتى أيامنا هذه-النكبة المستمرة. بالإضافة إلى هدفها التربوي، تهدف اللجنة إلى اقتراح حلول محتملة لإصلاح هذه الأخطاء التعسفية على يد المجتمع الإسرائيلي، حتى في ظل المعيقات التي يفرضها نظام الحكم القائم.

عقب الفترة التحضيرية التي امتدت لعامين (انظر الفصل 1)، عُيّن أعضاء اللجنة في تشرين الأول 2014. كلّفت اللجنة (انظر الملحق 1) بالكشف عن الإجراءات التعسفية التي اتخذتها إسرائيل ضد السكان الفلسطينيين في النقب، خاصة في الفترة ما بين 1960-1948، ونشر تقرير موجز يعزز حوار جماهيري عام حول المسؤولية الأخلاقية، السياسية والقانونية للمجتمع الإسرائيلي ويشمل توصيات بالإصلاح.

لتحقيق ذلك، تدارست اللجنة شهادات لمهجّرين داخليين ولاجئين فلسطينيين، وشهادات لمقاتلين يهود شاركوا في عمليات التهجير والاستيلاء على المنطقة. كما واستمع أعضاء اللجنة إلى شهادات أربعة خبراء واطّلعوا على مواد أرشيفية ذات صلة. في اليوم العالمي لحقوق الإنسان، الموافق 10 كانون الأول 2014، أقامت اللجنة جلسة استماع علنية في بئر السبع، حيث استمعت إلى سبع شهادات لـ: فلسطينيين بدو هجّروا عام 1948، مقاتلين يهود، وخبراء. انتهى عمل اللجنة في شهر كانون الأول لعام 2015.

في البنود التالية-المدوّنة بقلم أعضاء اللجنة، الشهود الخبراء، أعضاء جمعية ذاكرات وآخرين- سنستعرض مسار بلورة اللجنة، الخلفية التاريخية الجغرافية للنقب، وشهادات المقاتلين اليهود واللاجئين/اللاجئات الفلسطينيين البدو حول النكبة أمام اللجنة وتحليلها، إضافةً إلى شهادات من مصادر أخرى. في نهاية الوثيقة، سنستعرض توصياتنا على ضوء هذه الشهادات.

الملاحق تشمل وثيقة إقامة اللجنة، ونص الشهادات التي جمّعت ونوقشت في اللجنة.
لقد اتخذنا هذه المهمة النبيلة على عاتقنا علمًا بأنها خطوة أولية وجزئية نحو تجذير توجّه وخطاب العدالة الانتقالية في إسرائيل: تحمّل المسؤولية، المساءلة، الاعتذار، الإصلاح، الشهادات الشفوية والعدالة الترميمية لمطالبة المجتمع الإسرائيلي بتحمّل المسؤولية حيال تهجير السكان الفلسطينيين في حرب 1948 وفي الفترة التي تلتها.

سنختتم بتقديم جزيل الشكر لجمعية ذاكرات التي دعتنا للمشاركة في هذا المشروع، للشهود/الشاهدات الفلسطينيين الذين وثقوا بنا وشاركونا قصصهم حول النكبة، للمقاتلين اليهود الذين كسروا صمتهم وتمردّوا ضد إخراس الشعب الإسرائيلي، مساهمين بذلك في فتح الباب لمداواة جراح المجتمع وتعزيز السلام المستدام.
بهذا نكون قد حاسبنا أنفسنا أمام المجتمع الإسرائيلي.

الفصل الاول: لجنة الحقيقة: المنطلقات وتطوير النموذج

تفويض لجنة الحقيقة، كالمفصّل في وثيقة الإقامة (انظر الملحق أ) هو التطرّق إلى النكبة في النقب في الفترة ما بين 1948-1960 وتأثيرها على المجتمع الفلسطيني البدوي.

نستخدم في هذا التقرير مصطلح "الفلسطينيين البدو" لأنّنا نود التشديد على تجربة التهجير المشتركة التي مر بها البدو كجزء من عامة السكان الفلسطينيين عام 1948، وهي التجربة التي يتجاهلها باستمرار الخطاب الإسرائيلي السائد. لجنة الحقيقة الحالية هي الأولى من نوعها في البلاد، يتم الحديث عن تطبيق مبتكر لنموذج العدالة الانتقالية في سياق الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. فكرة إقامة اللجنة طُرحت لأول مرة عام 2012 كجزء من مسار شمولي خاضته جمعية ذاكرات لتعلّم وفهم مختلف المسارات والاحتمالات لتطبيق آليات العدالة الانتقالية في حالات الصراع المتواصل.

لجنة الحقيقة الحالية تعمل كمشروع تجريبي في ظروف بعيدة عن أي "انتقال"، فصراع عام 1948 لا يزال عقيمًا ومستمرًا. مبادرات لجان الحقيقة القائمة في حالات الصراع المتواصل عملت في مناطق عديدة، لذلك فإنّ هذه المبادرة ليست الأولى من نوعها في العالم، ولكنها مميزة في الواقع الإسرائيلي الغارق في صراع مصحوب بعنف شديد حتى لحظة كتابة هذا التقرير، في كانون الأول 2015-صراع يفتقد لحل وشيك.

أحد مصادر الإلهام الهامة لتطبيق نموذج لجنة الحقيقة في السياق الصهيوني/الفلسطيني كان مشروع "نحو أرشيف مشترك" الذي بادر إليه أيال سيفان وإيلان بابيه. هذا المعرض، الذي أقيم في جاليري جمعية ذاكرات في شهر تشرين الأول عام 2012، عرض شهادات لـ 30 مقاتل يهودي شاركوا في حرب 1948، وقد أبرز ضرورة الاستعراض المنهجي لمثل هذه الشهادات في سياق لجنة الحقيقة.

لمزيد من التفاصيل حول المعرض يرجى زيارة الرابط التالي في موقع جمعية ذاكرات:
المسار متعدّد المراحل الموصوف أدناه خُطِّطَ ونُفّذَ بما يتلاءم مع الظروف المتغيرة.

المرحلة 1: اللجنة التوجيهية والتحضيرات للجنة الحقيقة

منذ بداية المسار، سعت جمعية ذاكرات لإقامة نشاط جماهيري يليه، وفق استراتيجيات عمل لجان الحقيقة الأخرى، نشر تقرير نهائي من إعداد أعضاء اللجنة، ويشمل الشهادات التي تم سماعها في النشاط الجماهيري وتوصيات حول الإصلاحات الخاصة بالنقب.

تبلورت أولا لجنة توجيهية تضم عشرة أعضاء متداخلين في مجال العدالة الانتقالية ونشطاء متطوعين طوّروا نموذجًا أوليًا للجنة الحقيقة، استنادًا إلى مشاريع مشابهة من مختلف أنحاء العالم-وعلى وجه التحديد آليات وممارسات غير رسمية ومبادرات المجتمع المدني.

في إطار التحضيرات للجنة الحقيقة، طوّرت مبادرات مميزة ومبتكرة شملت دورات تدريبية لجمع شهادات لمتطوعين بتوجيه من طاقم جمعية ذاكرات وتطوير منظومة دعم للشهود بالتعاون مع د. جودي روت من جامعة نيويورك (CUNY).

اختيار اسم اللجنة

أحد التحديات الأولى التي واجهت اللجنة كان اختيار اسم المشروع لأنّه يعبّر عن هدف وتفويض اللجنة. هل كان ذلك "جلسة استماع علنية" أم "مجلس تحكيم" مثل محكمة راسل؟ هل يجب أن تكون "لجنة الحقيقة والمصالحة"؟ بعد نقاش، تقرر عدم إدراج كلمة "مصالحة"، مدركين بذلك الحذر الذي يجب توخيه فيما يتعلق باستخدام هذا المصطلح في السياق الإسرائيلي، وذلك لأن اللجنة التوجيهية رأت أن شروط الحديث عن المصالحة لن تتوفر -على أقل تقدير-"طالما استمرت النكبة والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، وطالما بقي 70% من أبناء الشعب الفلسطيني لاجئين."

وجد أعضاء اللجنة التوجيهية بعض الإشكاليات في مصطلحي "جلسة استماع علنية" أو "مجلس تحكيمي" بسبب الدلالات الضمنية المرتبطة بالاتهام والمحاكمة. ناهيك عن أنّ اللجنة الحالية غير مخوّلة باتخاذ أي إجراء ضد المعتدين، حتى بعد سماع شهاداتهم.

اسم "لجنة التحقيق في أحداث 1948" نوقش لكنه رفض، فقد بات من الواضح أنّ اللجنة لا تهدف بالضرورة إلى التحقيق بل إلى الكشف العلني عن معلومات معروفة. بالإضافة إلى ذلك، وعلمًا أن اللجنة تتمحور حول النقب وأنّ جوانب النكبة عامةً وأعمال التهجير الجماعي والمخطط خاصةً استمرت في المنطقة طوال العقد الذي تلا الحرب، اختير في نهاية المطاف اسم " لجنة الحقيقة حول مسؤولية المجتمع الإسرائيلي إزاء أحداث 1948-1960 في النقب".

أسئلة ومعضلات

الحاجة الملّحة: عدد الشهود، اليهود والفلسطينيين على حد سواء، الذين عاصروا أحداث عام 1948، يقل تدريجيًا بسبب تقدّمهم في السن. هذه الحقيقة تضيف عامل الإلحاح إلى عمل اللجنة وسعيها لجمع توثيقات تاريخية حول الأعمال التعسفية التي ارتكبت تجاه الفلسطينيين في منطقة النقب، خاصة في الفترة ما بين 1948 و1960.

النكبة المستمرة: هل نريد، في مرحلة جمع الشهادات، ربط أحداث عام 1948 بآثار النكبة المتجلية حتى أيامنا هذه؟ هل نريد، تزامنًا مع الكشف عن شهادات الأشخاص/النساء الذين شاركوا في أحداث عام 1948، الاستماع إلى شهادات حالية للكشف عن النكبة المستمرة؟ هل سيخدم هذا الأمر أهداف اللجنة أم أنّه سيصرف الانتباه عن الأحداث المركزية التي وقعت عام 48؟

بالنسبة لشهادات الفلسطينيين/الفلسطينيات، تساءلنا حول نوعية الأسئلة التي ستساعد لجنة الحقيقة على استقاء الإجابات حول التجارب التي مروا بها على مر السنين وصدمة الاقتلاع والتهجير وحول تسميتهم-بدو أم فلسطينيين؟ هل يجب أن يعتلوا منصة الشهود قبل أو بعد المقاتلين اليهود، أو سوية معهم؟ والأهم من ذلك، ما العمل بالنسبة للتوقعات التي لا يمكن الإيفاء بها إطلاقًا في ظل هذه

الظروف-مثل الاعتراف الرسمي، التعويضات، استعادة الأراضي؟ وقد حصل ذلك فعلا مع شاهد فلسطيني حضر النشاط العلني بمبادرته الشخصية، متزودًا بخرائط ووثائق، وذهب في اليوم التالي إلى مكتب أحد أعضاء اللجنة، يعمل محاميًا، لفحص إجراءات استرجاع أرضه (الشهادة الكاملة متوفرة على موقع ذاكرات-لجنة الحقيقة).

تركيبة لجنة الحقيقة بحد ذاتها أثارت بعض التساؤلات حول الناخبين وكيفية انتخاب الأعضاء: هل توجد معايير خاصة لذلك؟ وما عدد أعضاء اللجنة الفلسطينيين واليهود؟ ماذا عن الاتفاق حول المواضيع الأساسية، على سبيل المثال، هل الاعتراف بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين هو شرط أساسي للانضمام للجنة؟ كيف ستتصرف اللجنة إذا نشب خلاف بين أعضاء اللجنة عند طرح الأسئلة على الشهود، أو عند مناقشة أو تلخيص الحدث، وفي مرحلة الاستنتاجات والتوصيات؟ ما العمل إذا اتخذ البعض مواقف أكثر تطرفًا بينما اتخذ البعض الآخر موقف المحافظة على الوضع الراهن؟

فيما يتعلّق بجمع الشهادات، تعسر على الشهود اليهود الإدلاء بشهاداتهم علنًا: في حين حضر النشاط العلني عشرات الشهود، القلة القليلة فقط تجرأوا على الإدلاء بشهاداتهم علنًا. حتى الشهود الذين شاركوا في النشاط العلني، رفضوا الكشف عن المعلومات والتفاصيل التي أدلوا بها في السابق في اللقاءات التحضيرية مع طاقم ذاكرات. الأسئلة التي أثيرت عقب النشاط: هل توجّب على أعضاء اللجنة الذين قابلوا الشهود اليهود ممارسة بعض الضغوط عليهم للكشف عن التفاصيل التي أدلوا بها في المرحلة التحضيرية؟ ما هي مسؤولية لجنة الحقيقة تجاه الشهود اليهود الذين أبدوا استعدادًا لحضور النشاط والإدلاء بشهاداتهم علنًا رغم المصاعب؟ (حول مصاعب وتحديات جمع شهادات المقاتلين اليهود، انظر الفصل 3)

المرحلة 2: التحضير للنشاط العلني

مع استكمال مهام اللجنة التوجيهية، أقيم في بداية عام 2014 طاقم عمل ضم عدة نشطاء، غالبيتهم من منظمات المجتمع المدني العاملة في الجنوب، الذين ساهموا في جمع شهادات من مقاتلين صهاينة ومن لاجئين فلسطينيين، عملوا على صياغة وثيقة الشهادات وطوروا نموذج النشاط العلني. كما وعملوا على استقطاب أعضاء لجنة الحقيقة للمشروع.

استهل أعضاء اللجنة عملهم في شهر تشرين الأول عام 2014. تم انتخاب 7 أعضاء، يهود وفلسطينيين، بما في ذلك أعضاء بدو فلسطينيين من النقب، جميعهم نشطاء في المجتمع المدني

والوسط الأكاديمي. انتخب الأعضاء استنادًا إلى استقامتهم، تداخلهم النشط في خطاب حقوق الإنسان والصراع المحلي، والتزامهم الحقيقي بمبادئ الصدق، المساواة والعدالة:

- هدى أبو عبيد، مديرة عامة للجمعية الفلسطينية سدرة-اللقية في النقب، مسؤولة عن جمع شهادات النساء.
المحامي شحدة ابن بري، ناشط في النقب، متخصص في حالات إقصاء وترحيل البدو
- وسيم بيرومي، أخصائي نفسي سريري
- بروفسور أفنير بن عامي، كلية التربية، جامعة تل أبيب، عضو في الأمانة العامة لمنتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية، مسؤول عن الاستعراض التاريخي.
- د. منير نسيبة من جامعة القدس، خبير في العدالة الانتقالية والقانون الدولي الإنساني.
- د. نورا رش من قسم التربية في الجامعة العبرية، خبيرة في موضوع انعدام المساواة والعدالة في مجال التربية والتعليم، مسؤولة عن مساءلة الشهود في النشاط العلني
- د. أرييلا شدمي، رئيسة برنامج الدراسات النسائية سابقًا، ومحاضرة في مواضيع الشرطة وحفظ الأمن والنظام العام في قسم علم الإجرام وإنفاذ القانون في الكلية الأكاديمية بيت بيرل، ناشطة نسوية من أجل النساء، السلام، الشرقيين والتغيير المجتمعي.

أدلى بعض الشهود الخبراء بشهاداتهم في النشاط العلني أو تبرعوا بشهادات ووثائق لغرض النقاشات داخل اللجنة. الشهادات مدرجة في هذا التقرير:

د. صفاء أبو ربيعة، اختصاصية بدوية في علم الإنسان، أدلت بشهادتها حول بحثها عن ذاكرة النكبة لدى النساء البدويات.

بروفسور أورن يفتاحيئل، اختصاصي إسرائيلي في موضوع الجغرافيا، عرض شهادات حول ملكية البدو للأراضي، والتي يستخدمها في نضاله القانوني المستمر لإحقاق حقوقهم.

د. توم بيساح، زميل-طالب مرحلة ما بعد الدكتوراه في البرنامج الدراسي على اسم يونتان شابيرا في قسم علم الاجتماع وعلم الإنسان، جامعة تل أبيب.

بروفسور أيال فايستمان-أستاذ في موضوع الثقافة البصرية والمكانية في غولدسميث، جامعة لندن. كتابه "خط الصحراء-حد المواجهة" قدّم للجنة الحقيقة كشهادة خبير.

أورن يفتاحئيل-محاضرة/شهادة أمام لجنة الحقيقة \الجوانب الجغرافية والإجراءات القانونية لتهجير البدو في منطقة النقب.

رابط للمحاضرة باللغة العربية

الفصل الثاني: شهادات

قامت اللجنة بجمع شهادات من أنواع مختلفة:

- شهادات حية للاجئين فلسطينيين ومقاتلين يهود خلال النشاط العلني ووراء أبواب مغلقة.
- 9 شهادات لفلسطينيين من النقب من أرشيف جمعية ذاكرات-انظر الملحق
- 26 شهادة لمقاتلين يهود من أرشيفات صهيونية-انظر الملحق

أنواع الانتهاكات والإيذاءات
يستعرض هذا التقرير الشهادات التي جمّعت استنادًا إلى المواضيع الرئيسية التي شاركنا بها الفلسطينيون والمقاتلون اليهود، والتي شملت:

- أعمال سرقة ونهب
- طرد وتهجير
- منع العودة
- قتل
- ذبح
- قتل واغتصاب

<u>شهادات النشاط العلني[4] 10.12.2014</u>

النشاط العلني أقيم في اليوم العالمي لحقوق الإنسان، الموافق 10.12.14، في بئر السبع. اختيار المكان كان مقصودًا ورمزيًا-خوض مسار مبتكر في المكان ذي الصلة.

لأسباب تتعلق بحماية الشهود، لم تكن هناك تغطية إعلامية واسعة للنشاط العلني، ولكنه مع ذلك كان مفتوحًا أمام الجمهور وشارك فيه حوالي 200 شخص من مختلف شرائح المجتمع الإسرائيلي، بما في ذلك صفين مدرسيين من مدرستين ثانويتين في تل أبيب ويافا. وفق قرار مسبق، تم الإدلاء بالشهادات العلنية بالتناوب-مقاتلين يهود ولاجئين بدو. تم الإدلاء بالشهادات بلغة الشاهد (العبرية والعربية)، والترجمة الفورية أتاحت المجال لمتابعة

[4] http://zochrot.org/ar/keyword/45328

المشاركين في النشاط لكل ما قيل في المؤتمر. للتركيز على مركزية الموضوع، أدلى الشهود بشهادتهم من على منصة مرتفعة، جلس تحتها أعضاء لجنة الحقيقة الذين كان بإمكانهم أيضًا طرح الأسئلة على الشهود بعد الإدلاء بشهاداتهم.

العدد الإجمالي للشهادات العلنية كان لـ 3 مقاتلين يهود وشاهدين فلسطينيين، جميعهم رجال، وشاهدين من الخبراء. لفيديوهات الشهادات الكاملة بالعربية، العبرية والإنجليزية، انظروا موقع ذاكرات.
مشاهدة وقراءة شهادات النشاط العلني تكشف الستار عن عدة مواضيع وجدت في الشهادات التي اطلعنا عليها خلال عمل لجنة الحقيقة.

للشهادات الكاملة من النشاط العلني باللغة العربية- اضغطي هنا

شهادات نساء بدويات فلسطينيات من النقب

في إطار نشاطات "لجنة الحقيقة" تم جمع شهادات نساء فلسطينيات من النقب حول النكبة.

الحاجه رقيه ابراهيم الصانع

يوم ما إحتل اليهود السبع، راح ابوي على السبع، واجا بده يشرب مي من ماسوره جنب داره، بس اليهودي اللي كان ساكن هناك منعه، ابوي قال له "يا خواجا انا اللي عملت هاي الماسوره بإيدي، ومعي أوراق تثبت انه هاي البيوت النا" .. بعد هيك الخواجا وافق انه ابوي يشرب مي...يا خساره على اسرائيل اللي إمتلكت هاي البلاد ومنعت الناس تشرب من مية بيوتها، كان ابوي يملك بالسبع مطرح (بيت) للمشايخ عشان يلتقوا فيه، وكان في كمان مطرح للحريم (النساء) عشان يعيشو فيه، والحلال كانوا يربطوه بالحوش..

اسرائيل بدها بلاد وما بدهم عباد، الانجليز هم اللي جابوا اليهود وباعوهم الارض.

كانو اليهود بيجوا ويفحصوا الارض، احنا كنا مفكرين انو بدهم مي، بس ما عرفنا انو بدهم الارض.. كانوا بيجو على منطقه معينه وبينوا خيام وبعدين يرحلوا، كنا نشوف مطرح الخيام وسائدهم.. وبعدين عرفنا انهم كانوا يخططوا عشان يحتلوا البلاد.

كنت اسمع عن الثوره والثوار... ايام الثوره صارت الدنيا فوضى.. صارو الثوار بيجوا من الجبل..من الخليل والقدس.. بس بعد هيك خاف الثوار وانتهت الثوره ورجع الانجليز على السبع..

الانجليز حكموا البلاد 35 سنة...وبعدين رحلوا.. وما شفنا بليله من الليالي دخل اليهود على السبع.. وصاروا يحطوا الناس بشاحنات ويعتوهم على غزه.. وبعد ما رَحّلوا الناس قعدوا مكانهم وقالولنا روحوا على الجبل واللي منشوفه بكرا الساعة ثمانية هون راح نذبحه وتموت... الناس صارت تركب باصات وترحل على غزّه وفي ناس رحلت من حالها على البر. حكّام السبع، عارف العارف وعبد الرزاق همّ اللي سلّموا السبع.

القتل والذبح بدأ في بلاد الشمال وبعدين دخلوا على المنطقة الغربية وبعدين على السبع.. سلّموا السبع بسرعة بدون حرب وبدون ضرب... المدنيّات كانوا يركضوا حفاة والدم ينزف من رجليهم... وشرّدو الناس على الضفة.احنا بقينا باللقيه لانه كان عنا اراضي وبيوت باللقيه ولانه غزّه كانت بعيده عنا، والباقي رحل خارج البلاد .بعد هيك اجا مختار، وقال ابقوا في مطارحكم وسلّموا البلاد.. اللي بسلّم راح يسلم... واذا سلّمتوا راح نعطيكو هوايا (هويات)... سلّموا عشان أوطانكم وعشان أولادكم .مرّه جابوا حرمة وقعّدوها على كرسي عشان يصوروها ويعطوها هويّه... اجا ابوي وقّلهم ممنوع تتصور الحرمه وطلب منها تقوم عن الكرسي... وهيك صاروا يعطوا هوايا للحريم بدون صوره. انا ما تصوّرت غير يوم ما حجّيت. بعد ما اعطونا هوايا بقينا 3 سنوات باللقيه، بهاي السنين كان الغضب راكب اليهود.. اجو على ابوي وقالوله إرحل على تل عراد... ابوي قلّهم ما بدي تل عراد بدي اطلع على عبدالله.... وطلب انه يفتحوله الطريق عشان يروح على الاردن... بس عبدالله رفض انه يدخلنا وقعدنا حوالي 40 يوم على الحدود...كل الناس مشيت ورا ابوي لانه كان قائد... بس بعدين صارت الناس تقول له انه لازم يرجع على بلاده ويعيش فيها..وقرر ابوي انه يرجع ... لما رجعنا هون قالوا الضبّاط لأبوي انه لازم يرحل على تل عراد..ابوي قال انه ما بده يروح على تل عراد... اخوي محمد ابو خليل، قال انه ما بده يروح على تل عراد، الجيش صار يلحقه عشان يرجعه... ابوي طلّعوه من بيته بالقوه وهدّوا البيت... السما صار لونها احمر من الطخ والحريق...كل هذا عشان يرعبوا الناس... صاروا يضربوا بالناس عشان ويحملوهم أغراضهم على ظهورهم، مرّه كسروا لواحد ايده وصاروا يقولوله "يالله شيل شيل"، أجبروه يحمل الاغراض وايده مكسوره... وحمّلونا من اللقيه على تل عراد.تذكّر انه مرّه ذبحوا 6 اشخاص بمجلس الشريعه، عشان يخوفوا الناس ويرحلوهم...

حرقوا البيوت، وحرقوا والزرع، قتلوا الرجال وصارو يرحّلو الناس للوديان وهيك الناس خافت ورحلت.. ابوي كان عنده دار حجر جديده حرقوها اليهود وما بقي منها اليوم الا عامودين... وهدواكمان قصر الحاج حسن اللي قاوم اليهود ورحلوه على غزّه.. طخّوا خالي خليل بعد ما قطعوله ايديه وفي كمان واحد مات وهو يقاوم. اخوي وابو الوليد الغزاوي وخالي عبد ربه كانوا مع بعض في المقاومه.. اخوي قطعوله اصبعين من اصابعه بس نجح انه يهرب من الطخ.

خالي كان عنده عصابة وكان عامل حوالي القصر كياس رمل عشان يطخّوا منها، وكان معهم سلاح. قالوا للحاج حسن صاحب القصر انه بيعد الاكياس عن القصر وبيعد العصابه والبارود، لانه اذا اجا اليهود وشافوا راح يقتلوه... لما اجا خالي في ساعات المغرب وعرف بالموضوع طلب انه يرحلوا على غزّه... امي كانت ضيفه عندهم ورحلت معهم. الصبح اجا اليهود وما لاقوا حدا بالبيت، شافوا واحد راعي وقتلوه.. فكّروه خالي. بس بعدين اعتقلوا خالي وقعد بالسجن 3 سنين، بالسجن حطّوله كلب مجنون.

كان في طمرجي (ممرض) بالسبع، اسمه صابر، كان يشتغل بالحكمه عند الطبيب، اجو اليهود وطخوه ببطنه.

كان اليهود بيجوا بدهم يعتقلوا ناس، بس ابوي كان يقلّهم انه هدول مساكين عشان ما يعتقلوهم.

بعد هيك اجبرونا نرحل على تل عراد، اخذنا معنا كل شي من البيت والزرع والحلال.

لما اجو عشان يرحلونا على تل عراد حاصرونا اليهود باللقيه عشان ما نهرب.. هون كان في مركز لليهود.. يوم ما شردنا امي نسيت الطبيخ على النار.. وابوي يجرني من ايدي وخالي احمد كان ماسك جنزير وشعري علق بالجزير...اطلعونا بالقوه، صاروا يركبونا على الباصات بالقوه واللي كان يعترض كانوا يقتلوه بالرصاص، احنا ضربونا بالعصا، وقتلوا حريم ورجال عند الدرب الشرقية, الدرب الشرقيه هي الطريق اللي بتوصّل على السبع عند دوار الخليل.

في ناس طلعوا بدون ما ياخدوا اشي من الدار، في عائله نسيت ابنها بالدار في الخوف وشردت.

اهلي جابوا اكثر من محامي عشان يرجّعلنا بيوتنا وأراضينا، احنا معنا مستندات وطابو بس الدوله ما بدها ترجّع أرضنا.

بعد ما رحلنا على تل عراد (بلد قريبة على الضفه)، مات ابوي هناك بعد عشرين يوم.. مات من الحزن.. وبقينا احنا نزرع ونقلع بالأرض، في تل عراد تعذبنا كتير حتى نحصل على مي، كنا نسافر مسافات طويله ونطلع جبال عشان ندوّر على المي.. قطعوا علينا المي وهدّوا البياره.

العسكر كان يدخل بالدبابات ويصوبوها علينا... والناس تخاف... بتذكر كانوا يدخلوا على دورنا بالليل وبفتشوا تحت الاولاد الصغار ويشوفو اذا في سلاح بالدور.

عملوا علينا حرب اقتصادية، كل شي كان ممنوع.. البصل، الزيت، الدجاج.. كل شي منعوه وصرنا نجيبه مهّرب من الضفه، بس اللي كانوا يمسكوه يهرّب كانوا يذبحوه.. حتى السكّر ممنوع. والله لما خلّفت ابني عبد الرحمن ابوي راح وطلب اذن من الضابط عشان يجيب زيت ويدهن الطفل...الناس لما كانت تشوف دبابات اليهود تقرّب على المنطقه كانوا يرموا الزيت عشان ما يشوفوه.. حتى بذر التمر كانو يخبوه ببيوت الدجاج لانه كان ممنوع.

بتل عراد سكّنا حوالي 25 سنه، بعد هيك اجو عند الحاج حسن وقالوله شو رأيك ترحل انت وعشيرتك من تل عراد، الحاج حسن قال انه بدّه يستشير عشيرته، الكبار في العمر قالو انهم ما بدهم يطلعوا من تل عراد، بس الشباب قالوا : يا شيخ حسن رجّعنا على بلادنا حتى لو اكلنا تراب هناك... احنا عم نشتغل برحوفوت ومنسافر كل يوم من تل عراد اللي بعيده عن السبع 50 كيلو متر.. الطريق بعيده وبدنا نقرّب شوي" . وبس بسنوات ال 70 رجعنا على اللقيه.. بس اولادي امنه وعبد الرحمن واحمد وحُسن ومريم ولدتهم بتل عراد.

يا ريت ترجع اراضينا النا وبيوتنا...حاول اليهود يساومونا على الاراضي ويدفعولنا بس احنا رفضنا.. صار بدهم يعطونا مقابل ال 100 دونم اللي اخدوهم دونم واحد.. احنا ما رضينا.. احنا بدنا كل اراضينا ترجع.. ما في عداله ! ارضنا اليوم منشتريها من اليهود... ما في عداله.. الحكومه بدها البلاد وما بدها عباد.

الحياه على ايام الانجليز سعاده.. الحياه كانت ميسوره ومنيحه... يحصدوا ويدرسوا ويشتغلوا..كنا مبسوطين ... بس لما رحل الانجليز بسهوله من فلسطين عرفنا انه بده يسلمها لليهود..

بالسبع كان فيها حوالي 70 مختار.. من كل النقب وكانوا يتجمعوا بالسبع. لما صاروا بيبعوا لليهود.. اجا الحاج امين الحسيني عشان يتشاور هو وابوي كيف يمنعوا البيع...كانوا يطلبوا من الناس ما يبيعوا لليهود بكرا الصهيونيه بتلوكم.. الحاج امين شرد بعد هيك لانه كان بدهم يقتلوه.. هذا الاجتماع صار بالشريعه بسنه ال 1936، ابوي اللي بادر للاجتماع.. اجا الحاج امين وجاب كل الشيوخ من النقب عشان يحلّفهم ما يبيعوا اراضي لليهود.. ابوي جمع الفلاحين المسلمين كلهم عشان يلتقو بالحاج امين.. من يافا والناصره والقدس.. وعملوا وليمه كبيره والحريم صارت تطبخ وتعمل قهوه.. الحاج امين جاب سيف كبير وحط المصحف فوقه.. وقال: "قولوا والله العظيم اني لا ابيع الارض ولا اخون العرض" حلفهم واحد واحد... باقي الاكل وزّعوه على اليتامى بغزه... بعد ما حلفوا اليمين باعوا البلاد.. بعدها شرد الحاج امين وابوي سكت وما حكى بالموضوع... بس مع الاسف باعوا الارض وخانوا العرض.

واحد افندي اسمه ابراهيم المفتي من غزه جاب لابوي هديه .. تكسي محمّل رز وسكر وقماش... وطلب من ابوي انه يختمله على ورقه لليهود.. ابوي رفض يختم وقالّه يرجع على غزه ..كان في ناس باعت اراضي لليهود.. ابن سعيد العزازمه اول ما باع اراضي العزازمه لليهود حسب ما سمعت...كانو العزازمه يمشوا حفاه وفجأه صاروا يلبسوا كنادر.. صار معهم مصاري .السبع كان فيها كثير ناس .. بس السبع كانت صغيره مش مثل اليوم..كنّا نطلع بالباصات ونسافر على غزه.. وكنت اركب على الحماره واخذ معي ابني الصغير واروح اتحكم بالسبع ..كان في حكمه بالسبع والدكاتره معظمهم كانوا مسيحيين.. من عائله المفتي وعائله ابو بسيسو.

لليوم بعد في دور بالسبع..مثل دور الشوّا.. الغزازوه.. ابو هنيه.. ابو بسيسو.. وكتار كانوا ساكنين بالسبع.. احنا ما سكنا كتير بالسبع بس سكّنا الناس بدورنا.. الناس اللي من عائلتنا اللي بيجو على السبع عشان الحكمه مثلا كنا نعطيهم بيوتنا عشان يسكنوا فيها.. مثلا ابوي كان يلاقي مشايخ بالسبع ...انا ما شفت جيش الانقاذ.. بس الحريم كانو يشتغلوا بالاراضي ويحصدو وكانوا يشتغلوا بالنسيج والغزل ويشتغلوا بالبيوت... النسوان كانوا يتعبوا اكثر من الرجال..ما في مساواه.. اليهود كذابين بس بدهم البلاد وبدهم يمحونا.. اليوم بطوقوا بلادنا وقرانا عشان ما نبني وما نوسّع القرى...احنا ما راح نقدر نحارب اليهود.. اليهود بقدروا يرحلونا ويقتلونا واحنا ما بإيدنا شي .ال 6 اللي طخوهم..كانو بالشريعه.. الشريعه هاي عند اشدود.. نتيفوت قريب غزه.. الاراضي كانت اراضي الصناع.. قتلوا 6 عشان الناس يخافوا ويهجروا..

احنا شردنا لما دخلوا اليهود بالدبابات...

لهذه الشهادة المصورة انقر على الرابط: شهادة الحاجة رقية الصانع

لشهادة امرأة من اللقية مرفق الرابط: شهادة أم فارس الصانع

هوية المكان لدى النساء العربيات البدويات اللاتي عاصرن النكبة في النقب وبناتهن
صفاء أبو ربيعة-محاضرة/شهادة أمام لجنة الحقيقة

للاستماع لمحاضرة الدكتورة صفاء أبو ربيعة مرفق الرابط أدناه: رابط باللغة العربية

الفصل الثالث: توصيات

توصيات اللجنة تبلورت بعد رحلة طويلة ومتعددة المراحل باتجاه الماضي الفلسطيني/اليهودي في النقب: النقاشات التمهيدية للنشاط العلني في كانون الأول 2015، شهادات المقاتلين اليهود والضحايا البدو في النقب، شهادات الخبراء الأكاديميين حول المنطقة وسكانها، وتتبع واقع التشريد، التمييز وانتهاك حقوق البدو في النقب. جميع هذه الأمور أدت بنا-نحن أعضاء لجنة الحقيقة- إلى بلورة نوعين رئيسيين من التوصيات: توصيات تعنى بالعلاقات بين دولة إسرائيل والمجتمع الإسرائيلي من ناحية، وضحايا النكبة في النقب من الناحية الأخرى، وأخرى تعنى بتعزيز الوعي حول النكبة ومتابعة عمل لجان الحقيقة الإسرائيلية. تجدر الإشارة إلى أنّ التوصيات تبلورت على أساس مفاهيم العدالة الانتقالية والعدالة الترميمية التي ترتكز أساسًا على مسارات الإصلاح التي ستؤدي إلى التعايش المشترك والمصالحة بين طرفي النزاع.

أ. تعامل دولة إسرائيل والمجتمع الإسرائيلي مع اللاجئين الفلسطينيين

ينبغي على دولة إسرائيل والمجتمع الإسرائيلي الاعتراف بمسؤوليتهما حيال الجرائم والأعمال التعسفية التي ارتكبت خلال حرب 1948 وما بعدها تجاه المدنيين البدو وحيال المعاناة الشديدة التي ألمت بالسكان الذين تحوّلوا منذ ذلك الحين إلى لاجئين أو إلى مهجّرين داخليين مهدوري الحقوق. الاعتراف بالمعاناة وتحمل المسؤولية عن مشاركة الدولة والمجتمع بإلحاق الظلم يجب أن ينعكس علنًا، وبستحسن بأنّ يصحبه اعتذارًا وإنصافًا للضحايا.

غالبية سكان النقب الفلسطينيين طُردوا أو اضطروا للهروب نتيجة الترهيب الموجّه، كما رأينا في الشهادات الواردة في هذا التقرير، في حرب 1948 وخلال العقد الذي تلاها، وقد تشرذموا هم وذريتهم في مختلف أنحاء العالم. يقبع البعض منهم تحت الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما يقطن البعض الآخر في شبه جزيرة سيناء، وفي الأردن ولبنان، في مخيمات اللاجئين أيضًا، هذه الفئة تدرج أيضًا ضمن لاجئي النكبة، وفي إطار حل النزاع المتفق عليه، يجب منحهم تعويضًا ملائمًا، على المستويين المادي والرمزي، عن معاناتهم وعن ممتلكاتهم التي نهبت.

التغاضي عن التعسف والظلم وأنكارهما يخدم سياسة الإقصاء، التمييز وانتهاك حقوق المواطن الأساسية للسكان البدو في النقب، التي لا تزال تمارس حتى اليوم. "الحلول" التي طبّقت حتى الآن أو تلك المقترحة لـ "مشكلة البدو" ترتكز على توجهات أساسية تمييزية والتي تمثل سياسات إقصائية وغير ديمقراطية تجاه هؤلاء المواطنين. كخطوة أولى، نوصي بإجراء تغيير واضح ومعلّن على هذه

السياسات، الاعتراف بحقوق الملكية للبدو، إعادة أراضيهم غير المأهولة وتعويضهم عن الممتلكات التي لا يمكن استرجاعها، أو كتعويض جزئي، يجب قبول الخطة الرئيسية للاعتراف بالقرى البدوية غير المعترف بها في النقب، كما بلورها المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها.

ب. رفع الوعي حول النكبة واستمرار عمل لجان الحقيقة الإسرائيلية

نوصي بإجراء أنشطة متواصلة ومتتالية لرفع الوعي حول أحداث النكبة في النقب. هذا النشاط يجب أن يشمل:

جمع مستمر لشهادات ومعلومات حول أحداث عام 1948 والعِقد الذي تلاه.
تعميم المعلومات في البلاد والعالم بمختلف الطرق.
بناء مواقع للذاكرة، افتراضية وفعلية.

توسيع نشاط لجان الحقيقة ليصل إلى مناطق أخرى في إسرائيل وقعت فيها النكبة. استنادًا إلى التجربة المكتسبة في لجنة الحقيقة الأولى، نوصي بأن يمر أعضاء لجان الحقيقة المستقبلية بمسار تدريبي نظري، يشدّد على أهمية التعمّق في فهم دورها وأهدافها (خلافًا للمحاكم القانونية)، ومسار تدريبي عملي يعنى بآليات وأخلاقيات المقابلات وجمع الشهادات.

في نفس الوقت، ونظرًا للاحتياجات الخاصة بالشهود الفلسطينيين واليهود، ستتوفّر منظومة دعم للشهود. منظومة الدعم هذه ستشمل أخصائيين في الصحة النفسية المتداخلين في الصراع (متطوعين من سايكو أكتيف مثلا) لتعليم وتعميم التجربة المكتسبة عالميًا مع شهود آخرين في إطار آليات "العدالة الانتقالية"، وسيقيمون منظومة دعم ملائمة للواقع الذي يميز نشاط لجنة الحقيقة في إسرائيل.

الاهتمام بشكل خاص بتجميع واسع النطاق لشهادات حول أحداث حرب 1948 وسياسات منع العودة التي تلتها. في حالة عدم وجود شهود مباشرين وصعوبة الحصول على شهادات من مقاتلين يهود، يجب الاستناد إلى أرشيفات، مقالات صحفية وشهود غير مباشرين من أبناء الجيل الثاني. كما ويجب تعزيز كتابة، نشر وتعميم الشهادات والذكريات المتعلقة في النكبة.

كما ويوصي أغلب أعضاء لجنة الحقيقة (أرئيلا شدمي، منير نسيبة، شحدة ابن بري وهدى أبو عبيد) بأن تتم توعية الجمهور الإسرائيلي حول أهمية وإمكانية تطبيق حق العودة لجميع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين الذين طردوا إبان النكبة الفلسطينية. لا بد أن مطلب اللاجئين والنازحين بجبر الضرر بما فيه حق العودة هو مطلب عادل ويجب على الحكومة الإسرائيلية الالتزام بما يلي: 1- التوقف عن جميع أعمال التهجير القسري بشكل فوري؛ 2- الاعتذار عما بدر من الدولة الإسرائيلية من تهجير قسري إبان النكبة؛ 3- الالتزام بما ينصه القانون الدولي حول عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجروا منها.

بروفسور أورن يفتاحئيل، شاهد خبير من المشاركين في النشاط العلني، تحدّى اللجنة والجمعية من خلال الشهادة التي أدلى بها حيث اقترح التخطيط لإقامة ثلاث بلدات للاجئين الداخليين، وذلك على أراضيهم الأصلية، وتود اللجنة إضافة هذه التوصية إلى قائمة توصياتها. تشكّل هذه الخطوة احتجاجًا مبتكرًا على الجهود التي تبذلها الدولة لبناء مستوطنات يهودية فقط على أراضي البدو، خاصة خطة بناء 18 مستوطنة في النقب. العراقيب يجب أن تكون أولى هذه البلدات البدوية الثلاث. من الواضح أنّ هذه

الخطة لن تتحقق في المستقبل المنظور، ولكن التخطيط لذلك قد يشكل فاتحة لنقاش جماهيري هام حول الموضوع.

ج. تجربة النكبة لدى النساء

تجربة الحرب، التهجير واللجوء بالنسبة للنساء تختلف عن تلك التي مر بها الرجال، والأمر ينطبق أيضًا على سياق النكبة، بما في ذلك نكبة النقب. نظرًا لعلاقات القوى الجندرية القائمة في المجتمع البدوي، إضافة إلى إخماد وإسكات النكبة في المجتمع الإسرائيلي، توجد حتى الآن شهادات قليلة جدًا لنساء بدويات حول أحداث الحرب والتهجير وحول سير حياتهن بعد ذلك.

توصي اللجنة بإيلاء اهتمام خاص وبذل الجهود اللازمة لملء هذه الثغرة، نعني بذلك جمع شهادات حول أحداث النكبة في النقب من نساء بدويات من الجيل الأول أو من بناتهن من الجيل الثاني. هذه التوصية تعنى أيضًا بجمع شهادات من نساء عاصرن النكبة في مناطق أخرى.

تتمة لذلك، يوصى بإيلاء اهتمام خاص وجهود بحثية للكشف عن تجارب الأطفال في فترة التهجير والذين فصلوا سوية مع النساء عن الرجال خلال الحرب والتهجير القسري. تشير الشهادات القليلة التي عرضت أمام أعضاء اللجنة إلى تهديدات وجرائم ارتكبت تجاه هذه الفئة (النساء والأطفال).

أخيرًا، جمعت بعض الشهادات من مصادر بدوية وأخرى يهودية حول واقعات تحرّش جنسي واعتداءات عنيفة، وصلت في بعض الحالات إلى اغتصاب نساء وفتيات بدويات. هذه الشهادات المثبتة، والقليلة جدًا لأسباب واضحة، تجعلنا نوصي بإقامة طاقم خاص في جمعة ذكرات، بالتعاون مع مؤسسات حقوق النساء إن أمكن ذلك، لجمع معلومات وشهادات حول هذا الموضوع.

موجز التوصيات

لجنة الحقيقة كانت المحاولة التجريبية الأولى لإدارة مسار تخيليّ لإمكانية "العدالة الانتقالية" في واقع نزاعي عقيم ومتواصل، لا يوحي حتى الآن بأي "انتقالية".

التوصيات أعلاه التي تبلورت في مسار لم يتسم دومًا بتجانس في المواقف والآراء، تشكل فاتحة لمتابعة النشاط وتوسيعه في الاتجاهات المشار إليها أعلاه. يبدو لنا أنّ التجربة المكتسبة من خلال عمل اللجنة والتوصيات الختامية قد تساهم في تعزيز النشاط المستمر لرفع الوعي العام، تحمّل المسؤولية وإبداء الجاهزية لإيجاد حل.